عيون الملا عبود

المطلك يطلب حضور جلسة واحدة للحكومة ويستقيل

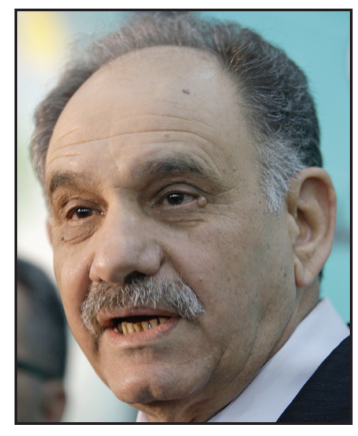

المطلك

أعلن النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني ستجتمع اليوم، وستبحث قضية نائب رئيس الوزراء صالح المطلك.

وقال الجبوري في تصريحات صحفية ان هناك بوادر حل لازمة المطلك ، اذ ان المطلك طلب حضور جلسة واحدة لمجلس الوزراء ، وبعدها يعلن استقالته من المجلس".

واضاف:" ان رئيس الوزراء نوري المالكي وافق على هذا الطلب".

يذكر ان اللجنة التحضيرية مكونة من ١٢ شخصية تمثل الكتل السياسية ، ٥ من التحالف الوطني ، و٥ من القائمة العراقية ، و٢ من التحالف الكردستاني.

وكانت تقارير صحفية قد تحدثت عن شبه اتفاق داخل التحالف الوطني على ترشيح رئيس البرلمان الاسبق محمود المشهداني بدلا عن المطلك الذي قدم المالكي في وقت سابق طلبا لحجب الثقة عنه بعد نعته بالدكتاتور امام احدى وسائل الاعلام.

ويُعد المطلك أحد القيادات الستة للقائمة العراقية وهو زعيم جبهة الحوار الوطني وشغل مقعداً نيابياً في الدورة البرلمانية الاولى.

واشنطن تحذر رعاياها من السفر إلى العراق

أصدرت وزارة الخارجية الأميركية اول من امس تحذيرا للمواطنين الأميركيين من أجل تفادي السفر إلى العراق إلا في الحالات الطارئة لتفادي ما وصفه التحذير بوجود وضع أمني خطير في العراق.

موقع راديو سوا الأميركي افاد ان تحذير وزارة الخارجية يعد بمثابة تحذير سابق صدر في شهر سبتمبر أيلول الماضي ويهدف إلى تنبيه المواطنين الأميركيين لإجراءات أمنية صارمة تقوم بها الحكومة العراقية لتطبيق قوانين جديدة تهم الهجرة والجمارك. بالإضافة إلى تذكير الأميركيين باستمرار بوجود مخاوف لدى الإدارة الأميركية على سلامتهم في العراق تشمل أعمال خطف وأعمالا إرهابية.

كلنتون

وأشار التحذير الى أن الولايات المتحدة قد سحبت كامل جنودها من العراق قبل نهاية العام الماضي وأن قدرة السفارة الأميركية على الاستجابة لأوضاع يواجه فيها مواطنون أميركيون صعوبات داخل العراق باتت محدودة.

تصريحات الخفاجي لـ(المدى) تشعل الفتيل بين الوزارة و فصيل مسلح

كتائب حزب الله تطالب الداخلية بالاعتذار.. والخفاجي: تحدثت وفق الدستور

■ مقرب من الكتائب يؤكد امتلاكها أسلحة ثقيلة: إنها لحماية العراقيين من النفوذ الأميركي

يخيّم التوتر على العلاقات بين وزارة الداخلية وكتائب حزب الله، احد الفصائل المسلحة التي رفضت ترك سلاحها برغم انسحاب القوات الأميركية من العراق نهاية العام الحالي بذريعة غموض مستقبل البلاد، كما شككت برحيل الجيش الأميركي. وفي غضون ذلك تتحدث مصادر مقربة من الكتائب عن امتلاك الأخيرة أسلحة ثقيلة لا تريد تسليمها إلى الدولة إلا بعد اطمئنانها على وضع العراق، متهمة السفارة الأميركية في بغداد بالتجاوز على القوانين وعملها على استمرار احتلال العراق.

□ بغداد / المدى

وكانت كتائب حزب الله قد رفضت انضمامها في مشروع المصالحة الوطنية، اذ قالت "لم نكن في يوم من الأيام في خصومة مع الحكومة العراقية أو أي طرف عراقي آخر لكي نحتاج الى مصالحة معهم، مؤكدة أن الاحتلال الأمريكي كان ولا يزال عدوها الوحيد.

التوتر جاء بعد أن نقلت (المدى) عن وكيل وزارة الداخلية الفريق احمد الخفاجي انتقاده لاستمرار الكتائب بحمل السلاح، وقال "ان تجد في نفسها القوة فلتنزل الى الشارع وتجد قوة ضاربة ستزيحها عن الوجود"، الخفاجي دعا ايضا الفصيل المسلح الى الاقتداء بباقي الجماعات التي دخلت العملية السياسية، موضحا "في هذه الحالة سنوفر لها الحماية الكاملة اذا ما أرادت ممارسة نشاطاتها التي تتفق مع القانون".

التصريحات جوبهت بالرفض من قبل الفصيل المسلح، والذي دعا الوزارة الى الاعتذار عن تصريحات الخفاجي إلا أن الأخير رفض ذلك.

أمين عام كتائب حزب الله واثق البطاط عبر في حديث له أمس عن استيائه من تصريحات الخفاجي واصفا إياها بـ" المستهترة "، متابعا "عليه الاعتذار عما خرج عنه من كلام يسيء للمقاومة".

البطاط أضاف: لن نرفع السلاح بوجه أبنائنا من الجيش و الشرطة وكتائب حزب الله هي من ضرب ميناء مبارك الكويتي ".

غير ان الخفاجي رفض الرد على البطاط، وقال "تصريحاتي كانت وفقا للدستور والذي نص على حصر السلاح بيد الدولة وعلى كتائب حزب الله التي لا تزال تمسك بالسلاح الالتزام بشرط إلقائه والكف عن إصدار البيانات ".

ويعترض مقرب من الكتائب على مساواة الأخيرة بباقي الفصائل المسلحة، مشددا على أن الغرض من احتفاظها بالسلاح لحماية الشعب العراقي من الأخطار الأميركية.

القيادي في حزب الله- العراق، جمعة العطواني قال في تصريح لـ(المدى) امس "ان تصريح الخفاجي لم يكن في محله لان وزارته تعرف بأن الكتائب وجهت أسلحتها ضد القوات الأميركية ولم يشهد العراق اي خرق من قبلها وحتى لا يوجد لديها اي معتقل في السجون العراقية".

وعن تحفظ كتائب حزب الله في ترك السلاح قال العطواني "إنها جاءت بعد قيام عدد من عناصر السفارة الأميركية بالتجوال في بغداد حاملين أسلحة كاتمة للصوت، الأمر الذي ولد مجموعة من الشكوك للكتائب بأن العاملين في السفارة يمكن لهم القيام بعدد من عمليات التصفيات التي تطال قياداتها"، رابطا ما حصل مع محافظ بغداد قبل ايام والذي اكد اعتقال أربعة اميركان في احد أحياء بغداد واتهمهم بالتخطيط لاغتياله، وأردف "كان الأجدى بالخفاجي الرد على السفارة الأميركية لان القوات الامنية اعترفت بانتهاك عامليها للقوانين العراقية".

ويرى العطواني ان سلاح الكتائب لحماية الشعب العراقي، وقال "كنا نتمنى على وكيل وزارة الداخلية ان ينأى بنفسه عن هذه التصريحات وهو يعرف بان الفصيل المسلح لم يستهدف الاجهزة الامنية".

وينقل القيادي في حزب الله رؤية للكتائب، بأن الخطر الأميركي لا يزال موجودا، ويرفض مساواتها مع باقي الفصائل المسلحة وقال "اغلبها كانت ارهابية وتقتل الشعب العراقي بالسيارات المفخخة وان الداخلية تمتلك معلومات مفصلة عن هذا الموضوع"، موضحا "لديهم أسلحة ثقيلة احتفظوا بها في أماكن آمنة لن يسلموها الى الدولة الا بعد قناعتهم بعدم الحاجة اليه، فإنها لخدمة المواطن العراقية والأجهزة الأمنية".

وطالب المقرب من الكتائب، وزارة الداخلية باعتماد الحوار الهادئ مع الفصيل المسلح والابتعاد عن الوسائل الاستفزازية، لكنه قال "ان التوتر سرعان ما سينتهي ولن تكون هناك اي تطورات من الممكن ان تلقي بظلالها على الواقع الأمني".

وكان أبو مصطفى الخزعلي أحد قادة كتائب حزب الله قد اشار الى غياب الاستقرار السياسي والغموض بشأن مهمة وحجم السفارة الامريكية في بغداد كمبررات للاستمرار في حالة الحرب.

وكان قادة عسكريون أمريكيون قد ذكروا عصائب الحق وكتائب حزب الله بالاسم كقوى كبرى في ساحة المعركة بالعراق في السنوات الأخيرة وقالوا إنهما تحصلان على تمويل وسلاح من إيران.

وقال الخزعلي ان التحديات ما زالت قائمة ولم تتضح الحقيقة بعد بشأن عدد أفراد السفارة الامريكية. وقال ان المخاطر ما زالت موجودة والعملية السياسية غير مستقرة.

وكان ائتلاف دولة القانون، قد اكد ان الحكومة لن تحاسب، ما وصفها مقاومة الأمريكان فهي حق مشروع، ولا تحاسب الجماعات المسلحة التي قاومت قوات الولايات المتحدة شريطة عدم تورطها بدماء الشعب العراقي، فيما اكد ان الحكومة لا ترحب بأي كتلة لم ترم السلاح بعد انسحاب القوات الأمريكية.

النائب عن دولة القانون محمد سعدون الصيهود قال في تصريحات صحفية نشرتها (المدى) امس إن "توجه الدولة نحو المصالحة، وهذا مبدأ ثابت، والمصالحة الوطنية تشترط عدم تلطخ يد من يدخل العملية السياسية بدماء الشعب العراقي، فإذا كانت الفصائل التي ترمي السلاح كانت ترفعه لمقاومة الاحتلال الأمريكي فقط وهذا حق مشروع فهي مرحب بها ولن تحاسب ابدا".

وأضاف الصيهود ان "اي كتلة سياسية مهما تكن حملت السلاح وهي لم ترمه بعد انسحاب القوات الأمريكية وأيديها ملطخة بالدماء فليس مرحب بها".

كتابة على الحيطان

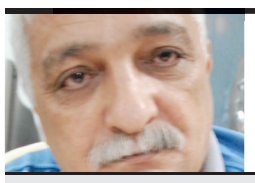

■ عامر القيسي

ameralmada@yahoo.com

ماذا يريد المالكي ؟

صراحة من الصعوبة معرفة الطريق الذي يسير فيه السيد رئيس الوزراء نوري المالكي فالخلافات بينه وبين حلفائه مستترة مرّة وعلنية مرّة أخرى. فهو على سبيل المثال لا تخفى خلافاته مع التيار الصدري الا بصفقة تنازلات ووعود أبرزها كسب التيار لترشيحه لرئاسة الحكومة .. ومع المجلس الاعلى نلمس بوضوح الانتقادات المبطنة التي يوجهها السيد عمار الحكيم للمالكي من خلال أحاديثه المتواصلة والمتتابعة عن الشراكة والمشاركة في قيادة البلاد .. ومع العراقية فهي خلافات مكشوفة عطلت العملية السياسية سواء كانت شخصية مع السيد اياد علاوي رئيس القائمة أم مع القائمة عموما .. ومع الكرد فهم دائمو الشكوى من تنصله من وعوده وربما ليس آخرها اتفاقية أربيل التي يصر المالكي على انه طبق بنودها ولم يعد هناك ما يدعو للشكوى والانتقاد لقيادته للحكومة والمالكي سمع بوضوح تصريحات اعلى المستويات في كردستان من انهم لن يصبروا كثيرا على هذا الوضع .. ومع مجالس المحافظات مشاكل أدت الى إعلانات أقاليم بالجملة وبرغم وعوده بتنفيذ مطالبهم المشروعة الا ان الأوضاع تراوح في مكانها مع تلك المطالب ، بل ان الحد وصل الى أن يصرح أمير الدليم من الأنبار بان لا يمكن العيش في بلد واحد مع المالكي ..ومع الناس فبإمكان السيد المالكي ان يجري استبيانا حقيقيا ليعرف مستوى شعبيته وبوصلتها خارج اطارها الحزبي الضيق .. ومع حزب الدعوة نفسه فقد افترق بجناحه وانشق الحزب الى جناحين احدهما له والآخر للسيد الجعفري ..على مستوى السياسة الخارجية فان علاقات العراق مع محيطه كجيران واقليم لا نحسد عليها بسبب عدم وضوحها وافتقادها الى مبادئ المصالح الوطنية أولا ..ودوليا فاننا لا نعرف من هم حلفاؤنا ومن هم أصدقاؤنا ويواجه المالكي في توجهاته الخارجية الكثير من الانتقادات بما فيها الولايات المتحدة الاميركية التي لنا معها اتفاقية استراتيجية .

من تبقى لا خلاف لهم مع المالكي ؟

هذا السؤال يجب ان يبحث عن إجابته السيد رئيس الوزراء بنفسه ليكتشف ان عليه أن يراجع توجهاته بجرأة وروح وطنية مسؤولة والا يراهن كثيرا على الاصطفافات الطائفية في وقت الأزمات الحادة ، لأن هذه المراهنة ستقوده بل وقادته في بعض الاحيان الى فخ الانحناء أمام الآخرين في مقابل الدعم الآني الذي سرعان ما يختفي بعد ان يؤتي أكله ويحقق أهدافه !!

ونحن من موقع الحرص على العملية السياسية وبناء عراق ما بعد سقوط الدكتاتورية نعتقد ان سياسة المالكي في التعامل مع حلفاء وشركاء مستقبل العراق لا يمكنها ابدا ان تحقق المعلن من خطاب المالكي في بناء دولة المؤسسات والقانون وان الروح الاستعلائية ليس لها ما يبررها فهو على استعداد للتخلي عن وزارات مهمة لصالح شخوصه وهو على استعداد لان يتخلى عن وزراء الشراكة مقابل التلويح للآخرين بالمزيد من المناصب في خطوة مكشوفة الاهداف لم ينسق لها الصدريون عندما رفضوا ان يكونوا بدلاء عن وزراء العراقية .

لا ندافع عن أحد أبدا لكننا نقول ان هذا الطريق لن يقود أبدا الى العراق الذي نتمناه وحلمنا به، عراقا ديمقراطيا فيدراليا موحدا ، ولا ننجّم في اعتقادنا هذا لان حال البلد يقول لنا اننا في الطريق الخطأ !!

فهل من مجيب ؟

لجنة نيابية لمتابعة التحقيق مع نائب الرئيس

١٥ متهماً جديداً في قضية الهاشمي.. الزاملي: بينهم مسؤولون كبار

□ بغداد / المدى

كشفت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، عن وجود ١٥ أمر قبض بحق متهمين جدد بقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، مؤكدة أن هناك ضباطا كبارا في وزارتي الداخلية والدفاع يشتبه بتورطهم بالقضية، فيما اكدت القائمة العراقية تشكيل لجنة نيابية من سبعة اعضاء لمتابعة ملف التحقيق.

وفي هذه الأثناء، نفى مجلس القضاء الأعلى في كردستان إرساله وفدا الى بغداد للاطلاع على التحقيقات التي تجرى مع حمايات الهاشمي

وكانت قيادة عمليات بغداد قد أعلنت الخميس الماضي تأجيل عرض اعترافات لمجموعة من حمايات الهاشمي لعدم اكتمال التحقيق، اذ كان من المتوقع حسب مصادر لـ(المدى) ان يدلي ضابط برتبة عقيد في الجيش بإفادات تتهم نائب الرئيس بدعمه للعمليات المسلحة.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن حاكم الزاملي عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية "، إن "قضية طارق الهاشمي أصبحت كبيرة وهناك عدد كبير من المعتقلين اعترفوا بارتكابهم اعمالا إرهابية وإجرامية"، مؤكدا "وجود ١٥ أمر قبض بحق متهمين جدد بهذه القضية".

وأضاف الزاملي أن "هناك مسؤولين كبار مثل نائب رئيس مجلس محافظة بغداد رياض العضاض، إضافة إلى ضباط في وزارتي الداخلية والدفاع تدور حولهم الشبهات لارتباطهم بهذه القضية"، مشيرا إلى أن "غلق هذا الملف في غاية الخطورة وله تداعيات كبيرة كونه قد يعطي الفرصة لسياسيين ومتنفذين كبار للقيام بإعمال إرهابية". وكانت قوة أمنية خاصة قد اعتقلت، الأربعاء الماضي نائب رئيس مجلس محافظة بغداد رياض العضاض بتهمة الإرهاب قبيل وصوله لمقر المجلس في منطقة الصالحية وسط العاصمة، وفق مذكرة صادرة من القضاء العراقي.

وفي سياق متصل أعلنت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي تشكيل لجنة نيابية تتكون من سبعة اعضاء تضم مختلف الكتل السياسية، لمتابعة ملف التحقيق في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي. وقال النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني في تصريحات صحفية امس" إن "مجلس النواب وافق على تشكيل لجنة نيابية تضم أعضاءً من جميع الكتل السياسية مهمتها متابعة ملف التحقيق في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي والتأكد مما إذا كان مسيساً أو لا"، مشيراً إلى أن "اللجنة ستستفسر من مجلس القضاء الاعلى عن اسباب امتناعه من نقل القضية الى محافظة كركوك".

وكان مجلس القضاء الأعلى قد أعلن، الأسبوع الماضي، عن رد طلب الهاشمي بنقل قضيته وأفراد حمايته من بغداد إلى كركوك، مؤكداً إبقاء القضية في بغداد بعد أن نظرت الهيئة العامة في محكمة التمييز المكونة من ١٩ قاضياً من كبار القضاة بطلبه. وأضاف العلواني أن "اللجنة لن تتدخل بعمل القضاء كونها تشكلت لمتابعة ملفات التحقيق والتأكد من سلامتها"، مؤكداً على أن "اللجنة ستباشر عملها خلال الأيام القليلة المقبلة". وتابع النائب عن القائمة العراقية أن "اللجنة بعد اتمام عملها سترفع تقريرها النهائي الى مجلس النواب لاطلاع المجلس على نتائج التحقيق". ونفى مجلس القضاء الأعلى في اقليم كردستان، امس ، إرساله أي وفد قضائي الى بغداد للاطلاع على تفاصيل التحقيقات التي أجراها مجلس القضاء الأعلى بالعراق في قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى بالإقليم، داديار حميد، لوكالة كردستان للأنباء ان "مجلس القضاء بالإقليم لم يرسل أي وفد الى بغداد للنظر في قضية طارق الهاشمي".

وأضاف حميد ان "المجلس لا ينوي إرسال أي وفد قضائي من الإقليم الى بغداد، على خلفية قضية الهاشمي".

وأعلن مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون اقليم كردستان عادل بروراي، في وقت سابق من امس لوكالة كردستان للأنباء عن "وصول وفد قضائي من اقليم كردستان الى بغداد بهدف الاطلاع على التحقيقات التي أجراها القضاء العراقي بقضية الهاشمي"، لافتاً الى أن "قدوم الوفد كان بعلم رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس الجمهورية جلال طالباني"يذكر ان مصادر في ائتلاف دولة القانون رجحت لـ(المدى) تشكيل لجنة قضائية مشتركة بين بغداد وإقليم كردستان لمحاكمة نائب رئيس الجمهورية في العاصمة بغداد.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح